انهت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، امس الاثنين، الجدل حول الانتخابات التي شهدتها البلاد في اكتوبر الماضي، بمصادقتها على النتائج، لتأتي موقف القوى الحليفة لإيران بمثابة قبول بهذا الحكم، بما يفتح المجال امام انطلاق مفاوضات تشكيل الحكومة

العراق
نهاية أزمة الانتخابات

المحكمة العليا تصادق على النتائج: رحلة تشكيل الحكومة تنطلق

ردت المحكمة شكوى مقدمة من «الفتح» لإلغاء النتائج (مرتضى السوداني/الأناضول)

بغداد ـ **عادل النواب**

بعد جدل سياسي وقانوني طويل، وتصعيد ميداني كبير من قوى حليفة لإيران، تمثل باعتصام مفتوح أمام المنطقة الخضراء، وسط بغداد، ومحاولات لاقتحامها تخللتها مناوشات مع القوى الأمنية وسقوط قتيل وجرحى، انتهت عملياً أزمة الانتخابات العراقية بعد أكثر من شهرين ونصف من إجرائها في 10 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إثر مصادقة المحكمة الاتحادية العليا، أمس الإثنين، على هذه النتائج، وإسقاط دعوى مقدمة من قبل تحالف «الفتح» لإلغاء هذه النتائج. وعلى الرغم من المخاوف التي سبقت جلسة المحكمة أمس، والتي تُرجمت بالانتشار الأمني الكثيف في بغداد وإغلاق مداخل المنطقة الخضراء، خوفاً من تصعيد ميداني لأنصار القوى المعترضة، إلا أن موقف رئيس تحالف «الفتح» هادي العامري، بقبول قرار المحكمة، دل على أن هذه القوى تخطت مرحلة محاولة إسقاط النتائج، لتدخل في معركة جديدة عنوانها تشكيل الحكومة المقبلة.

وصادقت المحكمة الاتحادية، في جلسة لها أمس، على نتائج الانتخابات البرلمانية، بعد جدل سياسي وقانوني وطعون تقدمت بها القوى التي لم تحقق نتائج مرضية فيها. جاء ذلك بعدما ردت المحكمة في جلستها شكوى إلغاء النتائج المقدمة من قبل «الفتح»، موضحة أن الدعوى من اختصاص مجلس القضاء الأعلى على اعتبار أنها تتعلق بإجراءات قانونية وفنية بينما اختصاص المحكمة هو القضايا الدستورية الخلافية والفصل في القضايا بين السلطات التشريعية والتنفيذية. ولفتت المحكمة الاتحادية في قرارها إلى أن الاعتراض على نتائج الانتخابات يعرقل التداول السلمي للسلطة، ويؤثر على أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية. ولم تشهد الجلسة أي حضور سياسي لقادة أو ممثلي تحالف «الفتح»، بعكس الجلسات السابقة، في إشارة إلى معرفة مسبقة منهم بالحكم.

وجاء إعلان المحكمة عن قرارها فيما كان أنصار القوى المعترضة على النتائج يتجمعون في المناطق المحيطة ببوابات المنطقة الخضراء والمحكمة وسط إجراءات أمنية مشددة تحسبا لأي محاولة لاقتحام مقرات حكومية. وأغلقت القوى الأمنية بعض المناطق والطرق، على خلفية دخول عشرات السيارات التي تحمل مسلحين إلى العاصمة بالتزامن مع التصعيد الذي قام به أنصار القوى المعترضة على نتائج الانتخابات من خلال حرق إطارات السيارات أمام المنطقة الخضراء والتلويح باقتحامها.

لكن إعلان زعيم تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، هادي العامري، القبول بقرار المحكمة، جاء ليبرّد الأوضاع. وقال العامري في بيان: «من باب حرصنا على الالتزام بالدستور والقانون وخوفنا على استقرار العراق أمنياً وسياسياً، وإيماناً بالعملية السياسية ومسارها الديمقراطي من خلال التبادل السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات، نلتزم بقرار المحكمة الاتحادية، على الرغم من إيماننا العميق واعتقادنا الراسخ بأن العملية الانتخابية شابها الكثير من التزوير والتلاعب، وأن المحكمة تعرضت إلى ضغوط خارجية وداخلية كبيرة جداً»، وأضاف أن «الطعون التي قدمناها إلى المحكمة الاتحادية كانت مُحكمة ومنطقية ومقبولة، ولو قدمت لأي محكمة دستورية في أي بلد يحترم الديمقراطية لكانت كافية لإلغاء نتائج الانتخابات».

> العامري: نلتزم بقرار المحكمة رغم إيماننا بحصول تزوير

> مقتدى الصدر: للإسراع بتشكيل حكومة أغلبية وطنية

كما أعلن عمار الحكيم، رئيس تحالف «قوى الدولة الوطنية» المنضوي ضمن «الإطار التنسيقي» الذي يضم القوى الحليفة لإيران، قبوله بقرارات المحكمة. ورد الحكيم في بيان، ذلك إلى «إيماننا العميق بسيادة الدستور والقانون، على الرغم من ملاحظاتنا الجدية على العملية الانتخابية»، مطالباً الفائزين «بالإسراع بتشكيل حكومة كفوءة ومنسجمة تجمع الأطراف الراغبة بالمشاركة فيها والمستعدة لتحمل المسؤولية»، معلناً عدم المشاركة في الحكومة المقبلة.

في المقابل، حافظت بعض القوى الموالية لطهران على موقفها الرافض للانتخابات. وأعرب زعيم «الإطار التنسيقي» نوري المالكي عن إحباطه من القرارات، وقال في تدوينة له على «تويتر»: «كان متوقعاً ولأسباب تتعلق بوضع البلد، أنه لا يمكن إلغاء الانتخابات وإعادتها، مع أن الخلل الواضح وبالوثائق والأدلة موجود. ولكن كنا نأمل من المحكمة الاتحادية أن تنصف المتضررين من الكتل والقوائم، وما يتعلق بمشكلة الكوتا النسائية». كما أعربت حركة «عصائب أهل الحق»، في بيان، عن «أسفها لصدور قرار المحكمة برد الدعوى المطالبة بإلغاء نتائج الانتخابات على الرغم من كثرة الأدلة القانونية والفنية المقدمة بحجة عدم الاختصاص»، مؤكدة «أهمية استقلالية المؤسسات القضائية وعدم التدخل في عملها أو توجيه الضغوط عليها».

ولم تبد حركة «حقوق» الممثلة لفصيل «كتائب حزب الله»، موقفاً واضحاً إزاء القرارات. وقال عضو الحركة محسن السعيدي إن «المحكمة تأثرت بالضغوط السياسية الداخلية والخارجية، الأمر الذي جعلها تتجاهل جميع الأدلة المقدمة وتناقض نفسها في إدانة المفوضية العليا للانتخابات»، مبيناً أن «الضغط الذي تعرضت له المحكمة كان سياسياً للمضي في العملية السياسية وتجاهل القوى الأخرى التي سرقت أصواتها».

من جهته، اعتبر القيادي في تحالف «الفتح» أحمد عبد الحسين، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن قرار المحكمة الاتحادية «جاء بعد ضغوط تعرضت لها من جهات داخلية وخارجية، منها السفارة الأميركية في بغداد». وأضاف «قوى الإطار التنسيقي لديها حراك سياسي لتشكيل الكتلة الكبرى التي ستشكل الحكومة الجديدة، خصوصاً أن لدينا تفاهمات كبيرة مع قوى كردية وسنّية». في المقابل، فإن الكتلة الصدرية التي تصدرت نتائج الانتخابات بـ73 مقعداً، كانت أبرز المرحبين بقرارات المحكمة العليا. ودعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في تغريدة عبر «تويتر»، لـ«الحفاظ على السلم والسلام، وذلك بالإسراع بتشكيل حكومة أغلبية وطنية لا شرقية ولا غربية».

ومع مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج، ستكون أمام رئيس الجمهورية، وفقاً للدستور العراقي، فترة 15 يوماً لدعوة البرلمان الجديد إلى الانعقاد، ليتم انتخاب رئيس للبرلمان ونائبيه وصولاً إلى تكليف مرشح الكتلة الأكثر عدداً لتشكيل الحكومة.

وقال القيادي البارز في التيار الصدري رياض المسعودي، لـ«العربي الجديد»، إن «التيار الصدري سيعمل مع الأطراف السياسية على تشكيل حكومة أغلبية وطنية لا حكومة توافقية تشارك فيها كل الأحزاب والكتل من أجل المغانم والمناصب، وستركز حواراتنا مع القوى السياسية على هذا الأساس، وخلاف ذلك لن نشارك في أي حكومة توافقية».

وعما بعد قرارات الأمس، قال النائب عن تحالف «الفتح» أحمد الكناني إن «مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج بمثابة الإذن ببدء الحوارات الطويلة بين الكتل والتي ستأخذ الطابع الجدي هذه المرة لأنها تتعلق بقضية من سيشكل الحكومة المقبلة»، مؤكداً في تصريح صحافي، أنه من «الضروري التوصل إلى حلول بشأن الإشكالات بين الكتل الشيعية تحديدا بعدما بدأت الكتل السنّية والكردية بالتفرج على القرار الشيعي بشأن بدء حوارات تشكيل الحكومة»، وأشار إلى أن «المرحلة الحالية تعتمد على القوى الشيعية تحديدا، لأنها المعني الأول بإنهاء أزمة الانسداد السياسي والتوجه نحو تشكيل حكومة الإصلاح التي يضع عليها المواطن العراقي الكثير من الآمال».

للحديث تتمة...

نفق اتفاق الرياض

زكريا الكمالي

تحوّل اتفاق الرياض الذي رعته السعودية في جنوب اليمن قبل أكثر من عامين، إلى نفق مجهول بالنسبة للحكومة المعترف بها دولياً، والتي لا يبدو أنها سترى بعده النور.

منذ توقيع الاتفاق في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، والحكومة وحدها من تنفذ بنوده وكأنها وقّعته مع نفسها، وليس مع المجلس الانتقالي الجنوبي. وكلما قامت «الشرعية» بتقديم المزيد من التنازلات، تجد نفسها أمام ابتزاز جديد، ومحشورة من رعاة الاتفاق في زاوية لا يمكن الإفلات منها. كان الاتفاق ينص على بنود تسلسلية؛ عسكرية وأمنية، ثمّ الانتقال للشق السياسي، لكن الأقدار شاءت أن يتحول إلى ملف سياسي خالص، والبداية كانت بتشكيل حكومة المحاصصة التي أكملت عامها الأول الأسبوع الماضي. وبسبب هذا الاتفاق، فقدت الحكومة الشرعية حلفاءها المحليين. لم تحصد «الشرعية» حتى الآن أي فوائد حقيقية واضحة للعيان من اتفاق الرياض. حتى حكومة المحاصصة ما زالت مشردة منذ اقتحام قصر معاشيق منتصف مارس/آذار الماضي، ولم يُسمح سوى بعودة رئيس هذه الحكومة معين عبد الملك وعدد محدود من الوزراء.

«المجلس الانتقالي الجنوبي» بات أكبر المستفيدين من اتفاق الرياض. نال «الشرعية» التي يحلم بها، وأصبح في نظر المجتمع الدولي شريكاً في السلطة وليس جماعة انفصالية مدعومة من دولة خارجية. ويبدو أن حضرموت ستكون الهدف التالي، حيث دشن المجلس خطواته الأولى عبر ما يسمى بـ«الهبّة الحضرمية» التي طالب فيها أنصاره، السبت الماضي، بتحرير عمليات الاستكشاف والإنتاج النفطي في مدن الجنوب كافة. التنفيذ المختل والمشوه لاتفاق الرياض، هو ما يشجّع المجلس الانتقالي على عدم الوفاء بالتزاماته. وإذا كانت السعودية ترى أن قيادة الحكومة الشرعية الحالية غير جديرة بالحصول على دعمها السياسي والمالي والعسكري، وخصوصاً في مدن الجنوب، فمن الأفضل أن تطيحها بشكل كامل ودفعة واحدة، بدلاً من التقسيط الحاصل. الاتفاق يحمل اسم الرياض، لذلك السعودية مسؤولة أمام المجتمع الدولي وأمام اليمنيين عن أي تطبيق مشوّه لبنوده، ومسؤولة عن دعم الاقتصاد اليمني من خلال وديعة مالية عاجلة في البنك المركزي. ووصول الوديعة المالية واستقرار سعر صرف الريال، سيجعل الشعب اليمني يشعر أن هناك ثمناً حقيقياً للسيادة المهدورة وفائدة يشعر بها 30 مليون نسمة، وليس ثمناً بخساً يذهب إلى جيب الرئيس وأولاده.

قضية سد النهضة تغيب عن أجندة السيسي

استعادت القوات الحكومية زمام المبادرة في إثيوبيا (Getty)

تغيب قضية سد النهضة عن أجندة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بفعل التطورات المتلاحقة، خصوصاً بعد نجاح رئيس الحكومة الإثيوبي أبي أحمد، في استيعاب تمرّد «جبهة تحرير تيغراي» أخيراً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

غابت قضية سد النهضة كليا عن حديث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال افتتاحه مشاريع جديدة في منطقة توشكى، جنوب غربي مصر، أول من أمس الأحد، وهو الأمر الذي قال مراقبون إنه دليل على تراجع هذه الأزمة في أجندة السياسة المصرية، وشبه استسلام للأمر الواقع الجديد الذي فرضته إثيوبيا. وأكد السيسي في توشكى أن «المياه المستخدمة في زراعة المنطقة هي مياه محطة بحر البقر التي تم افتتاحها منذ شهرين، وهي مياه صرف زراعي معالجة بصورة متطورة حتى تكون صالحة للاستخدام في الزراعة». وشدّد على أن «الحكومة تعمل على تعزيز الشبكات الداخلية للأراضي في مناطق بحر البقر وبئر العبد، للاستفادة منها في مشاريع أخرى مثل مشروع توشكى». وتابع: «كل مشروع من المشروعات التي تنفذها الدولة في سيناء والدلتا الجديدة وتوشكى حجمها يضاهي مشروع السد العالي في أسوان، واستصلاح الأراضي الجديدة يساهم في تحقيق التنمية الحقيقية». وأضاف أن «تكلفة استصلاح الفدان الزراعي 200 ألف جنيه تقريباً (12731 دولاراً)، وبقول للحكومة: ما فيش (لا تقوموا بـ) زراعة لنباتات الزينة مرة أخرى، وأي نقطة مياه تذهب للنباتات الموسمية سوف نستخدمها، ونوجهها لزراعة النباتات المثمرة».

وتعليقاً على ذلك، قال دبلوماسي مصري سابق، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تجاهل الرئيس السيسي لقضية سد النهضة في سياق افتتاح مشروع زراعي يفترض أنه كبير الحجم، كما تقول وسائل الإعلام، وإصداره توجيهاً إلى حكومته بمنع زراعة نباتات الزينة، بحجة توفير المياه المستخدمة في زراعتها للنباتات المثمرة، نتيجة مواجهة الدولة المصرية عجزاً في المياه اللازمة للزراعة، وشروعها في تنفيذ مشروعات قومية كبرى قائمة على إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد معالجتها، هو اعتراف ضمني بفشل كل جهود الحكومة للحفاظ على حصة مصر من مياه نهر النيل المهددة بسبب سد النهضة الإثيوبي». ووصف خطاب السيسي بـ«أنه اعتراف بأن مصر كانت تهدر المياه الواردة إليها عبر نهر النيل في زراعات غير ذات جدوى، وهو الأمر الذي يضعف موقف المفاوض الفني المصري في جولات التفاوض على المياه مع إثيوبيا».

ورأى الدبلوماسي أن «جميع الرهانات المصرية على المواقف الدولية من حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، والضغط عليه بسبب حربه مع جبهة تحرير تيغراي، وتأثير ذلك على موقف حكومته في قضية سد النهضة، تلاشت الآن، بعد أن خرج أبي أحمد من حربه مع تيغراي منتصراً». وأشار إلى أن الحكومة الإثيوبية «استطاعت السيطرة على المدن التي وصلت إليها قوات تيغراي في مناطق شرقي أمهرة وعفر، بفضل تزويد قوى إقليمية، أديس أبابا بطائرات من دون طيار حديثة مثل الإمارات وتركيا، على مدار الأربعة أشهر الأخيرة، مما اضطر قادة تيغراي إلى الانسحاب إلى حدود الإقليم والمطالبة بالتفاوض السلمي».

وأضاف الدبلوماسي أن «مصر تقف وحيدة في مواجهة أزمة سد النهضة الإثيوبي، من دون أي دور عربي يذكر، إذ تكتفي الدول العربية، وخصوصاً الدول الخليجية، بإصدار بيانات وتصريحات فقط دون تقديم أي مساعدة فعلية لمصر، بل على العكس فإن تدخّل بعض الدول الخليجية يضر بمصر». وأشار إلى أن البيان الختامي للجنة المتابعة والتشاور السياسي بين مصر والسعودية الصادر في 16 ديسمبر/كانون الأول الحالي، أكد خلاله الجانب السعودي دعمه الكامل للأمن المائي المصري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن المائي العربي، ومن ثم أهمية التوصل في أقرب فرصة إلى اتفاق قانوني ملزم حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، تنفيذاً للبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في سبتمبر/أيلول الماضي، بما يدرأ الأضرار الناجمة عن هذا المشروع على دولتي المصب، ويعزز التعاون بين شعوب مصر والسودان وإثيوبيا.

وكان قادة وملوك وأمراء دول مجلس التعاون الخليجي، قد أكدوا، في البيان الختامي الصادر عن أعمال اجتماع الدورة الـ42 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت بالرياض، في 14 ديسمبر الحالي، على أنّ الأمن المائي لمصر والسودان «هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي». وشدد القادة في البيان، على «رفض أي عمل أو إجراء يمس حقوق مصر والسودان في مياه النيل»، مؤكدين دعمهم ومساندتهم لكافة المساعي التي من شأنها أن تسهم في حل أزمة سد النهضة بما يراعي مصالح كافة الأطراف. وأشاروا إلى «أهمية استمرار المفاوضات للوصول إلى اتفاق عادل وملزم».

وأضاف الدبلوماسي السابق، أنه على صعيد المفاوضات «لا حديث الآن عن مفاوضات جديدة، بين الأطراف الثلاثة (مصر والسودان وإثيوبيا)، لا تحت مظلة الاتحاد الأفريقي ولا تحت أي مظلة أخرى». وأشار إلى أن الوساطة الإسرائيلية التي كانت تعول عليها القاهرة في أزمة سد النهضة «لا تزال تراوح مكانها، خصوصاً في ظل تعقيدات الموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، وتعثر جهود الوساطة التي تقوم بها القاهرة بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية».

وأضاف الدبلوماسي أنه على صعيد المواقف الدولية من أزمة سد النهضة فإن «الموقف الأميركي رغم أنه يعتبر داعماً لمصر، إلا أنه لا يشكل أي ضغط على الحكومة الإثيوبية برئاسة أبي أحمد، من شأنه أن يدفعها للقبول بالطلبات المصرية والسودانية، وهي التوصل لاتفاق قانوني وملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل السد». واعتبر أن «الطرف الروسي في المعادلة لا يزال يعلق مسألة التدخل في أزمة سد النهضة، ومحاولة الضغط على إثيوبيا، انتظاراً لتحقيق مكاسب أخرى في العلاقات مع مصر، على صعيد ملفات أخرى مثل ملفات ليبيا وسورية، بسبب سعي موسكو، لاستخدام القاهرة في تثبيت تواجدها في ليبيا من خلال إنجاح مرشح روسيا في الانتخابات الليبية، وإعادة سورية إلى مقعدها بجامعة الدول العربية».

وأوضح الدبلوماسي أن «مصر لم تستطع أن تحقق الرغبات الروسية في الملفين الليبي والسوري، إذ إن الموقف على الصعيد الليبي، غير واضح المعالم، ولم ينجح المعسكر الروسي والذي تنتمي إليه مصر في الدفع برئيس جديد للبلاد من ذلك المعسكر. كما أن القاهرة لم تكلل جهودها في موضوع إعادة سورية إلى الجامعة العربية بالنجاح حتى الآن، نظراً لرفض أطراف عربية أخرى ذات قوة داخل الجامعة وعلى رأسها كل من السعودية وقطر». وتابع المصدر أن «كل ذلك لا يجعل الطرف الروسي متحمساً للتدخل في أزمة سد النهضة الإثيوبي بما يحقق مصالح مصر». وأشار الدبلوماسي السابق إلى أن قضية سد النهضة الإثيوبي أصبحت في أدبيات السياسة الخارجية المصرية مثلها مثل القضية الفلسطينية، والتي يتم ذكرها فقط كمحفوظات يرددها الدبلوماسيون المصريون دون أي صدى على أرض الواقع، فيؤكدون دوماً «أهمية التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967»، ولكن دون أي رد فعل من جانب الاحتلال الإسرائيلي.

انكفاء دبلوماسي

سجّلت قضية سد النهضة تراجعاً في أولويات الأجندة الخارجية المصرية، ففي افتتاح اجتماع اللجنة الدائمة لمتابعة العلاقات المصرية الأفريقية، أول من أمس الأحد، لم يذكر وزير الخارجية المصري سامح شكري (الصورة)، قضية سد النهضة وأهميتها بالنسبة للسلم والأمن الأفريقيين. واكتفى الوزير بالتأكيد على «التوجه الثابت لدى الدولة المصرية بإيلاء الأولوية السياسية، لدفع وتطوير العلاقات المصرية مع الدول الأفريقية».

ليبيا: توصية برلمانية لتشكيل حكومة جديدة

أوصت لجنة انتخابية، شكّلها البرلمان المتمركز في شرق ليبيا لبحث انهيار الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة الأسبوع الماضي، أمس الاثنين، بتشكيل حكومة جديدة قبل تحديد موعد لانتخابات جديدة. ولم يحدد التقرير الذي نشره البرلمان على «تويتر» موعداً جديداً للانتخابات، لكنه حث البرلمان على وضع خريطة طريق من أجل إجراء انتخابات في إطار دستوري.

وجاءت التوصية مع بدء جلسة مجلس النواب في مقره في طبرق لمناقشة العملية الانتخابية، وكذلك وضع الحكومة واستمرارها في السلطة من عدمه. وشارك 125 نائباً في جلسة أمس، وبعد انطلاقها بقليل، أعلن المتحدث باسم مجلس النواب عبد الله بليحق إغلاقها وإيقاف البث المباشر لعرض تقارير الأجهزة الأمنية. وبالتزامن، طالب متظاهرون تجمعوا أمام مقر البرلمان بطبرق بضرورة إجراء الانتخابات، والإعلان عن القوائم النهائية للمرشحين في الاستحقاق الدستوري.

وكان رئيس اللجنة النيابية المكلفة بالتواصل مع مفوضية الانتخابات عبد الهادي الصغير قد أكد أنه سيتم عرض تقرير لجنته المكلفة بالتواصل مع مفوضية الانتخابات خلال الجلسة، وكذلك استعراض مقترح مفوضية الانتخابات بشأن تأجيل الانتخابات الى 24 يناير/كانون الثاني المقبل. وبرّر الصغير امتناع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح عن ترؤس جلسة أمس بـ«كونه مرشحاً رئاسياً، ولا يمكنه العودة لممارسة عمله ما دامت مفوضية الانتخابات اقترحت إجراء الانتخابات في 24 يناير».

(العربي الجديد، رويترز)

انتقاد عربي للاستيطان في الجولان

طالبت الجامعة العربية، أمس الإثنين، إسرائيل، بالكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي في هضبة الجولان السورية المحتلة. وجاء ذلك، وفق بيان للجامعة العربية، غداة إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، عن خطة لمضاعفة الاستيطان في الجولان. وطالبت الجامعة بالكف عن إقامة المستوطنات الإسرائيلية هناك، معتبرة أن «جميع تدابير وإجراءات تغيير طابع الجولان السوري المحتل ووضعه القانوني، لاغية وباطلة». وأوضحت أن «الخطوات التصعيدية الإسرائيلية على أرض الجولان المحتل، تُعد انتهاكاً صارخاً وسافراً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية». وأضافت أن هذه الخطوة «تأتي استكمالا لخطوات خطيرة سابقة على أرض الجولان السوري المحتل، لا تقل خطورة عن توسيع نطاق الاستيطان غير المسبوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإرهاب المستوطنين بصورة ممنهجة».

من جهته، دان النظام السوري «بشدة، التصعيد الخطير وغير المسبوق من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل». ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا»، عن وزارة الخارجية تشديدها، في بيان، على أن «الجولان جزء لا يتجزأ من أراضي سورية التي ستعمل على إعادته كاملاً إلى الوطن».

(العربي الجديد، الأناضول)

حراسة لوزير إسرائيلي خشية من يهود

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

وضع جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك)، أمس الاثنين، حراسة شخصية لوزير الأمن الداخلي عومر بارليف، وذلك على خلفية تهديدات تلقّاها من قبل متطرفين يهود، بسبب تصريحات سابقة له أعرب فيها عن قلقه من «عنف المستوطنين» ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال بارليف، أمس الإثنين، في تغريدة عبر موقع «تويتر»: «بدءاً من هذا الصباح (صباح أمس) أنا مؤمّن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع. في الأشهر الستة الماضية، كثيراً ما سُئلت في مناسبات مختلفة لماذا أنت لست مؤمّناً؟ وأجبت بسعادة لست مهدداً». وأضاف: «بعد كفاحي الحازم ضد عائلات عربية، كنت آمل ألا تأتي اللحظة التي يهددني فيها أي منهم شخصياً. لكن الأمر ليس كذلك، فأنا لست مهدداً من قبل العرب، أنا مهدد من قبل اليهود الإسرائيليين».

وفي وقت سابق من الشهر الحالي، أثار بارليف غضب المستوطنين وأوساط اليمين الإسرائيلي، عندما تطرّق، خلال حديثه مع مسؤولة أميركية، إلى العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أثارت تصريحات الوزير حينها موجة من الرفض داخل الحكومة، بدءاً من رئيسها نفتالي بينت، ومروراً بوزيرة الداخلية أيليت شاكيد، التي ردت على بارليف بالقول، في تغريدة على «تويتر»: «لقد اختلط الأمر عليك. المستوطنون هم ملح الأرض».

شرق غرب

مصر: زعيم الأغلبية يريد «قطع صوت» المعارضين

طالب رئيس الهيئة البرلمانية لحزب «مستقبل وطن» ذي الأغلبية في البرلمان المصري، أشرف رشاد (الصورة)، أمس الإثنين، خلال جلسة للبرلمان لإقرار ثلاثة مشاريع قوانين مقدمة من الحكومة، بـ«قطع الصوت عن أي نائب لا يلتزم بالحديث في موضوع المناقشة»، وهو ما وافق عليه رئيس المجلس، حنفي جبالي. وانتقد رشاد ما سمّاه «خروج بعض النواب عن النص». وجاء حديث رشاد رداً على محاولة المعارضة، القاصرة على ثلاثة نواب، أخذ الكلمة للحديث عن معاناة المواطنين من ارتفاع أسعار الكهرباء، ومطالبة النائب عن الحزب المصري الديمقراطي، فريدي البياضي، الحكومة بضرورة مراجعة أسعارها.

(العربي الجديد)

مصر والأردن وفلسطين تبحث تحريك عملية السلام

عُقد في القاهرة أمس الإثنين، اجتماع أردني مصري فلسطيني، في إطار عملية التنسيق حول القضية الفلسطينية وتحريك عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وحضر الاجتماع وزراء خارجية ورؤساء أجهزة مخابرات مصر والأردن ووزير الشؤون المدنية ورئيس جهاز المخابرات لدولة فلسطين. وأكد بيان مشترك عقب الاجتماع، أنه تم بحث جهود تدعيم وحدة الصف الفلسطيني، وتثبيت التهدئة الشاملة وإعادة الإعمار في قطاع غزة، وإيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

(العربي الجديد)

العراق: مقتل عنصرين من «داعش»

أعلنت وزارة الدفاع العراقية، أمس الإثنين، قتل عنصرين من تنظيم «داعش» في محافظة ديالى شرقي البلاد. وقالت خلية الإعلام الأمني في بيان، إن «قوات جهاز مكافحة الإرهاب، وخلال تقدمها للبحث والتفتيش في سلسلة جبال حمرين بمحافظة ديالى، اشتبكت مع عناصر عصابات داعش الإرهابية، وتمكنت من قتل إرهابيين اثنين، كما عثرت على وكر للإرهابيين بداخله اثنان من المختطفين، أحدهما مقتول والآخر مصاب».

(الأناضول)

مناورة إسرائيلية لفحص جهوزية شعبة التكنولوجيا

أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الإثنين، عن انطلاق مناورة عسكرية لفحص جهوزية قوات الاحتياط في شعبة تكنولوجيا المعلومات والدفاع السيبراني وقت الطوارئ. وقال جيش الاحتلال في بيان، إن المناورة سيتخللها إجراء مكالمات هاتفية، وإرسال رسائل نصية لجنود الاحتياط، والطلب من بعضهم الحضور إلى وحداتهم وفقاً للتعليمات.

(الأناضول)

إيران تعتزم تعيين سفير جديد في صنعاء

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة (الصورة)، أمس الإثنين، إن طهران تعتزم الإعلان عن تعيين سفير جديد لها في صنعاء بعد وفاة السفير السابق حسن إيرلو. وقال خطيب زادة في مؤتمر صحافي «نحن بصدد الإعلان عن سفير جديد» في صنعاء.

(رويترز)

مقابلة

اجراها **وليد التليلي**

يتحدث الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي، في مقابلة مع «العربي الجديد» من باريس، بعد إصدار محكمة تونسية حكماً ابتدائياً غيابياً عليه بالسجن، عن رؤيته للمرحلة المقبلة وتصوراته لتطور الأحداث بعد التصعيد الذي تشهده الأزمة الحالية

المنصف المرزوقي

سأعود إلى السياسة للإطاحة بالانقلاب

قرار إقليمي ودولي بإفشال كل ثورات الربيع العربي

قوى خارجية وداخل الدولة العميقة تبحث عن بديل لسعيّد

■ ترددت أنباء عن إمكانية عودتكم إلى تونس، في رسالة تحدٍ جديدة من قبلكم، هل هذا صحيح؟

أنتظر إشارة القيادات في الميدان، حتى يكون لرجوعي إضافة كبرى لعملية إنهاء الانقلاب.

■ كيف وصل إليكم هذا المد التضامني الكبير من الساحة السياسية والحقوقية التونسية معكم، ضد هذا الحكم الغيابي، وحتى ممن يختلفون معكم سياسياً؟ وهل ترون فيه بداية تشكل وعي لدى النخب التونسية لمواجهة هذا الخطر المحدق بالتجربة الديمقراطية التونسية وتجاوز الخلافات؟

نعم، المد التضامني كان من ناحية صفعة للمنقلب، وبلسماً على جراح قديمة. ومن ناحية سياسية، هو دليل على تجذر الوعي الحقوقي والمطلب الديمقراطي عند شرائح واسعة من الطبقة السياسية، ووعيها بأن التهديد عبر هذا الحكم هو للجميع، ومن ثم الموقف الذي سيرن كجرس إنذار قوي لدى النظام. ولا أقول لدى سعيّد. لأن هذا الرجل أت كما قال من كوكب آخر (في إشارة إلى تصريح سابق لسعيّد قال فيه إنه يشعر أحياناً أنه من كوكب آخر).

■ كيف تقيّمون المشهد التونسي اليوم؟ وإلى أين تسير البلاد برأيكم؟

المشهد هو عبارة عن تراكمات سريعة لأزمات متلاحقة: الأزمة السياسية والاقتصادية والوبائية، ومن ثم ستكون قضية الانفجار مسألة وقت، ووقت قصير جداً.

■ ما هي العوامل والمؤثرات، الداخلية والخارجية، التي ستحدد مسار البلاد في المرحلة المقبلة؟

أعتقد أن جلّ القوى الفاعلة، خارجياً وداخل الدولة العميقة، وصلت إلى النتيجة نفسها، المتمثلة في أن الرجل (سعيّد) لا كفاءة له ولا مصداقية، وأننا أمام حالة مرضية، ومن ثم أعتقد أن البحث عن بديل مطمئن لهذه القوى يجري على قدم وساق. وهنا يجب على القوى الديمقراطية أن تنتبه، وأن تستعد لسيناريو شبيه بالذي حدث عند الانقلاب الطبّبي لـ(الرئيس المخلوع الراحل) زين العابدين بن علي (في إشارة إلى ما اعتمد عليه بن علي في إزاحة الحبيب بورقيبة من الحكم سنة 1987، بالاعتماد على عدم أهليته الصحية وإقرار عدد من الأطباء بذلك، ومن ثم تنحيته من الرئاسة حتى تتخذ العملية شكلاً قانونياً).

■ في هذا الصدد، ما هي حدود تأثير الضغط الخارجي على الساحة التونسية؟

إذا تحرك الشارع السياسي والاجتماعي لوضع حد للانقلاب، فلن يكون لهذا الضغط أي تأثير، وإلا فإنه هو الذي قد يحدد مصير البلاد بالتفاهم من وراء ظهر الشعب مع الدولة العميقة.

■ لماذا فشلت التجربة التونسية في حماية نفسها، أسرع وقت ممكن. وإلا فإن الخيار سيكون بين التعفن والفوضى.

البرلمان وانتخابات تشريعية ورئاسية في

■ العديد من أنصاركم وداعميكم يريدون عودتكم إلى الساحة السياسية من جديد، هل هذا ممكن، وما هي شروطه؟

عندما أعلنت اعتزالي من الساحة السياسية (حصل ذلك بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2019)، قلت لن أعود إلا في حالة تهديد على

المرزوقي: المشهد عبارة عن تراكمات لأزمات متلاحقة

النظام الديمقراطي، وكنت أعتقد حقاً أن هذا لن يحصل. لكنه حصل للأسف، ولذلك لا خيار لي غير العودة للعمل السياسي من أجل الإطاحة بالانقلاب وبذل كل ما في وسعي لكي تستأنف الثورة مسارها الذي توقف بعد عودة الثورة المضادة للحكم سنة 2014.

■ ما رأيكم بما يذهب إليه البعض بأن شعوب المنطقة تميل إلى النظام الرئاسي؟ وما هو برأيكم النظام السياسي الأفضل والأكثر مرونة في إدارة الشأن العام وحماية الديمقراطي من ناحية وفصل السلطات من ناحية أخرى؟

القضية ليست ما تميل إليه الشعوب وإنما ما تحتاجه، وهو نظام ديمقراطي يضمن الاستقرار بقانون انتخابي يمكّن من فرز أغلبية، ونظام يمنع تكدس كل السلطات بين يدي رئيس حكومة، ولو برلمانية أغلبية، لأنه يمكن أن يصبح ديكتاتوراً، (انظر إلى مثال رئيس الوزراء فيكتور أوربان في المجر)، ولا بين يدي رئيس دولة، وكلنا نعرف كم جرّ علينا هذا النظام من كوارث.

تونس: يوم خامس من الإضراب عن الطعام

في اليوم الخامس على التوالي من الإضراب عن الطعام في تونس، أعلنت حركة «مواطنون ضد الانقلاب»، عن خطوات مقبلة لمواجهة الانقلاب

تونس ـ **آدم يوسف**

يواصل المضربون عن الطعام رفضاً للانقلاب في تونس، معركة الأمعاء الخاوية لليوم الخامس على التوالي، وسط دعم غير مسبوق من مختلف مكونات الطيف السياسي المعارض، ما رفع من سقف رهاناتهم. وتحول مقر إضراب الجوع وسط العاصمة إلى ملتقى جمع القوى المعارضة، من أحزاب ونشطاء سياسيين ومدنيين وحقوقيين وجامعيين. واعتبر مراقبون أن الإضراب الذي يخوضه مجموعة من النواب والحقوقيين والنشطاء، من بينهم الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي (بشكل رمزي على ما أعلنه)، غذى فيهم روح التضحية بالأجساد من أجل التصدي للانفراد بالسلطات. لكن الثمن بدأ يكبر، مع تأكيد القيادي في حزب قلب تونس، المضرب عن الطعام، رفيق عمارة، في حديث مع «العربي الجديد»، تدهور الحالة الصحية لثلاثة من المضربين عن الطعام، مشيراً إلى أن الوضع الصحي للمناضل عز الدين الحرّاقي (75 عاماً) يبعث على القلق ما دفع إلى الاستنجاد بالمساعدة الطبية. وأضاف عمارة أن «تبعات الإضراب الصحية في اليوم الخامس من الإضراب باتت معالمها على الحرّاقي من خلال إصابته بهبوط مفاجئ». وأضاف أن «عدداً من المناضلين والحقوقيين دعوا إلى رفع الإضراب ووقفه حالاً نظراً لخطورته، غير أن المضربين متمسكون بمواصلة المعركة».

ويرى رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية والقانونية، أستاذ القانون الدستوري، شاكر الحوكي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الإضراب هو احتجاج على القمع المتواصل والمتصاعد منذ 25 يوليو/تموز الماضي (تاريخ إعلان الرئيس قيس سعيّد قرارات استثنائية)، فلم يترك النظام الانقلابي من مجال لا للتظاهر بكل حرية ولا للتعبير ولا لعقد الندوات ولا للاعتصام». واعتبر أن «هذا النظام ضرب جميع الحقوق السياسية، بدءاً من حق الإنسان في التعبير والتظاهر والتجمهر، وصولاً إلى اعتقال المتظاهرين في شارع الثورة»، وشدّد على أن «دائرة المعارضة اتسعت بشكل لافت، فلم نعد في 26 يوليو بل نحن في 26 ديسمبر/كانون الأول، والمعطيات السياسية تغيرت بسرعة».

من جهتها، ذكرت الصفحة الرسمية لحركة «مواطنون ضد الانقلاب»، أن مقر الإضراب محاصر من قبل وحدات أمنية. وذكرت في بيان أن «التحشيد الأمني لأعوان بالزي المدني بدأ منذ أول من أمس الأحد، مع حضور سيارات الشرطة بالزي الرسمي في محيط مقر الإضراب». وحذّرت الحركة من كل «أشكال التضييق على الإضراب ومسانديه والمس بحقوق وحريات المضربين والملتحقين بمقر الإضراب». وتوجّهت بـ«نداء إلى المنظمات الحقوقية المحلية والدولية لمعاينة ومتابعة هذه التضييقات المتصاعدة، وما قد تتطور إليه الأوضاع من انتهاكات واستهداف لسلامة المناضلين والمناضلات». وذكرت في منشور آخر أن «مداً نضالياً كبيراً بدأ مع بروز طلبات من شخصيات وطنية ونشطاء مدنيين ومن شباب الثورة للالتحاق بقائمة المضربين عن الطعام».

وحيّا حراك «مواطنون ضد الانقلاب» الإضراب، معلناً الاكتفاء حالياً بـ«التحاق النائب محجوبة ضيف الله بالمضربين». وأكد أن أشكال مقاومة الانقلاب ستتنوع ويمكن للجميع المشاركة بصيغ مختلفة في التحركات النضالية، لكن «الإضراب يحقق الآن أهدافه بهذه القائمة التي نغلقها، في انتظار ابتداع أشكال جديدة سيجدد الجميع أنفسهم فيها». واعتذرت الحركة عن «عدم إمكانية إلحاق مضربين آخرين»، معتبرة أنه «لوجستياً وواقعياً لا نستطيع تلبية هذه الطلبات المتعددة».

ويخوض عدد من النواب والحقوقيين، إضراباً عن الطعام رفضاً للانقلاب منذ خمسة أيام، وسط مساندة غير مسبوقة.

ستتنوع أساليب المقاومة في الفترة المقبلة (ياسين قالدي/الأناضول)

الحدث

ولد الغزواني في الجزائر: بحث عن توازنات جديدة

تتوّج زيارة الرئيس الموريتاني إلى الجزائر، القفزة في العلاقات بين البلدين، وسط سعي جزائري لتأهيل العلاقات مع الجوار

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

بدأ الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني، أمس الإثنين، زيارة تستمر ثلاثة أيام إلى الجزائر، هي الأولى من نوعها لرئيس موريتاني إلى هذا البلد منذ 12 عاماً، أي منذ عام 2009. ووصفت الرئاسة الجزائرية الزيارة بأنها «زيارة دولة» يبحث خلالها ولد الغزواني مع الرئيس عبد المجيد تبون ملفات سياسية واقتصادية. لكن هذه الزيارة التي تتوّج تطوراً لافتاً للعلاقات السياسية والاقتصادية والتنسيق الأمني بين البلدين، تأتي أيضاً في ظرف سياسي يشهد توتراً في العلاقات الجزائرية المغربية، وغالباً ما تتجه الأنظار إلى موريتانيا ضمن هذا التوتر، بسبب أهمية موقفها الإقليمي، وكذلك في ما يتعلق أيضاً بالنزاع في قضية الصحراء.

وبعد سنوات غابت فيها تواكشوط عن ذهن صانع القرار السياسي في الجزائر، تأتي زيارة ولد الغزواني لتضع موريتانيا ضمن معادلة مهمة بالنسبة للجزائر، تتعلق بإعادة تأهيل جدية لعلاقاتها مع دول الجوار وصب الاهتمام الأول على تطوير العلاقات مع دول الطوق والعمق الاستراتيجي. وإذا كانت هذه الزيارة تكرس نجاح الجزائر في تحقيق اختراق باتجاه العمق الجنوبي وإلى أفريقيا، بعد سنوات من الغياب، فإن العلاقات الجزائرية الموريتانية تبدو في الوقت الحالي، من أكثر العلاقات التي تتأسس على قواعد متينة ومتحدة، على تطويرها، بسبب ارتكازها على البعد الاقتصادي الذي يضمن المصالحة المتبادلة للبلدين.

وتخطت العلاقات بين الجزائر وموريتانيا المحددات السياسية والتاريخية. فمنذ فتح المعبر الحدودي التجاري الذي يربط مدينتي تندوف جنوب الجزائر والزويرات شمال موريتانيا، في أغسطس/آب 2018، ودخوله حيز العمل بداية 2019، بلغ حجم الصادرات عبر هذا المعبر 15 مليون دولار. وفي ظرف قصير، شهدت العلاقات بين الجزائر ونواكشوط قفزة كبيرة على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، في ظلّ اندفاع جزائري لافت نحو الدولة الجارة، ترجمته محطات عدة، أبرزها تشكيل لجنة حدودية مشتركة، وذلك للمرة الأولى، في إبريل/نيسان الماضي. وتتولى هذه اللجنة وضع خطط تطوير المعابر البرية وتأمين الشريط الحدودي بين البلدين والذي يقدر بـ500 كيلومتر، وتنمية المناطق الحدودية وغيرها. كما تطورت العلاقات العسكرية بين الجيشين الجزائري والموريتاني خصوصاً بعد زيارة وفد عسكري موريتاني بقيادة قائد الجيش، الفريق محمد ولد مكت، إلى الجزائر مطلع العام الحالي.

في السياق، رأى أستاذ العلوم السياسية في جامعة ورقلة، جنوبي الجزائر، مبروك كاحي، أن زيارة الرئيس الموريتاني تمثل مؤشراً واضحاً على تطور العلاقات بين البلدين. وقال في حديث مع «العربي الجديد»، إن «زيارة ولد الغزواني تتويج لتلك الزيارات المتبادلة بين البلدين؛ الدبلوماسية والوزارية والتي شملت قطاعات مختلفة». وأوضح كاحي أن «زيارة قائد الجيش الموريتاني قبل أشهر للجزائر، إعلان واضح بأن العلاقات بين البلدين ارتقت من العلاقات الحسنة إلى العلاقات الممتازة». ولفت إلى أن «هناك تطوراً كبيراً في مسألة التعامل الحدودي، ولا سيما بعد فتح المعبر الرابط بين تندوف والزويرات أمام الحركة المدنية والتجارية منذ أغسطس 2018، فضلاً عن فتح معابر صحراوية». واعتبر أن ذلك يعود للثقل الاقتصادي للصحراء الجزائرية، لا سيما الطفرة والوفرة الزراعية. وأشار إلى أن «التطور الأخير للعلاقات الجزائرية الموريتانية، لا يأتي فقط بسبب رغبة من نواكشوط، بقدر ما هي أيضاً رغبة من الجزائر لإحداث نوع من التوازن في علاقاتها الإقليمية التي اختلت في المرحلة السابقة بفعل غيابها وتراخيها وانشغالها عن المنطقة في العقدين الماضيين». وقال كاحي إن «هناك أيضاً توجها من موريتانيا نحو الجزائر لإحداث توازن في علاقاتها، لأن من مصلحتها تنويع الشركاء في المنطقة، وألا تصبح تحت رحمة المغرب».

تستمر زيارة ولد الغزواني للجزائر لثلاثة أيام (إيسوف سانوغو/فرانس برس)

لكن الظرف السياسي والإقليمي الذي يتسم بتوتر العلاقات الجزائرية المغربية، يضع زيارة الرئيس الموريتاني ضمن سياق من الحسابات السياسية ذات الصلة بالخلافات الجزائرية المغربية، بسبب تأثيرات الموقف الموريتاني على الوضع في المنطقة، ولا سيما في ما يتعلق بالنزاع في منطقة الصحراء. فتواكشوط تعترف بـ«جبهة البوليساريو» وتستقبل قياداتها بشكل منتظم، كان آخر هذه الاستقبالات لزعيم الجبهة إبراهيم غالي قبل أشهر، ما أثار حينها تحفظات مغربية. إضافة إلى أنّ معبر الكركرات الذي أثار أزمة بين الرباط و«البوليساريو» في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، يفتح على موريتانيا بالأساس. لكن الجزائر التي تتفهم الوضع الإقليمي لموريتانيا وظروفها، وضرورات التوازن في علاقاتها مع الرباط أيضاً، لا تريد الضغط على نواكشوط لدفعها إلى اتخاذ أي موقف إزاء المغرب. وعلى الرغم من أن الجزائر يمكنها السعي للاستفادة من فتور العلاقات المغربية الموريتانية، إلا أنها تبدو في الوقت نفسه مكتفية سياسياً بالموقف المتوازن لموريتانيا، وباعترافها بـ«جبهة البوليساريو» وقبولها التعاون مع الجزائر.

رصد

الانتخابات اللبنانية في 15 مايو

بيروت ـ **العربي الجديد**

وقّع وزير الداخلية اللبناني بسام مولوي، أمس الاثنين، مرسوم دعوة الهيئات الناخبة لانتخاب أعضاء مجلس النواب في 15 مايو/أيار 2022 للمقترعين اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية. وحدد اقتراع الموظفين الذين سيشاركون بالعملية الانتخابية في 12 مايو، على أن يقترع اللبنانيون غير المقيمين على الأراضي اللبنانية يومي 6 و8 مايو. وكان مولوي قد أكد، في حوار مع مدير مكتب «وكالة أنباء الشرق الأوسط» في لبنان، أنه لن يستخدم صلاحياته لتحديد موعد الانتخابات في مرسوم رسمي، لحين الاتفاق على الموعد مع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي. وتأتي خطوة مولوي بعدم اعتماد تاريخ 27 مارس/آذار موعداً لإجراء الانتخابات، رغم إقراره من قبل مجلس النواب، لتفادي نشوب خلافات سياسية جديدة، مع تمسك عون بإجراء الانتخابات في مايو. كما سقط الطعن الذي تقدم به «تكتل لبنان القوي» (برئاسة النائب جبران باسيل صهر رئيس الجمهورية) للمجلس الدستوري، المتعلق بالتعديلات على قانون الانتخاب على صعيد اقتراع المغتربين. وكان التكتل يطالب بتخصيص أصوات المغتربين لمصلحة ستة مقاعد اغترابية، تُضاف إلى المقاعد النيابية الـ128 التي يتألف منها البرلمان. وفي الملف الانتخابي، تداولت وسائل إعلام محلية، أمس، كلاماً منسوباً إلى رئيس كتلة «المستقبل» النيابية رئيس الحكومة الأسبق النائب سعد الحريري، حول عدم ترشّحه للانتخابات النيابية المقبلة، إضافة إلى حلّ «التيار». وجاء، في الكلام المنسوب للحريري: «أنا لن أترشّح، وتيار المستقبل سيتمّ حلّه. ومن يريد أن يترشح فعلى مسؤوليته ونفقته».

لكن الرد جاء سريعاً من نواب ومسؤولين في التيار شاركوا في اجتماع افتراضي مع الحريري، أكدوا فيه أن الأخير لم يحسم أمر ترشيحه من عدمه، على أن يتمّ الإعلان عن ذلك مطلع العام المقبل. تجدر الإشارة إلى أن الأنظار الدولية مركزة على الانتخابات النيابية، داعية إلى ضرورة إجرائها بكل شفافية ونزاهة، مع العلم أن مصيرها ما يزال مجهولاً، رغم إقرار القوى السياسية في العلن برفضها التأجيل، كونها لا تحبّذ ضمناً حصولها لأسباب مادية، ربطاً بالمال الانتخابي. وتخشى القوى السياسية تعرّضها لخسائر كبيرة، خصوصاً فريق الأكثرية النيابية الحالية، وعلى رأسها تيار عون السياسي وحزب الله. وكان تكتل رئيس الجمهورية قد تعرّض لضربة قوية بانسحاب نواب من تكتله، في ظلّ تقديرات بتلقي خسارة فادحة أو انتخابياً.

متابعة

تضييق الخناق على إمدادات الحوثيين لمأرب

تعزيزات للجيش اليمني نحو شبوة

عدن ـ **العربي الجديد**

دفع الجيش اليمني، أمس الإثنين، بتعزيزات أمنية إلى محافظة شبوة، جنوب شرقي اليمن، في محاولة لاستعادة مديريات بيحان وعسيلان وعين في المحافظة، والتي سقطت أخيراً بيد الحوثيين. وتأتي هذه التحركات بعد تعيين محافظ جديد لشبوة هو عوض محمد عبد الله العولقي، الذي أدى اليمين الدستورية، أمس، أمام الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. ويخلف العولقي، محمد صالح بن عديو، الذي خرجت احتجاجات شعبية، الجمعة، تطالب ببقائه في منصبه، معتبرة أن استبداله جرى بضغط إماراتي.

وأعلن الجيش اليمني، أمس، عن تحرك وحدات تابعة له من جبهة الساحل الغربي إلى محافظة شبوة، بحسب بيان لألوية العمالقة. وقال البيان، إن «عدداً من ألوية العمالقة تحرك من الساحل الغربي في محافظة الحديدة إلى محافظة شبوة، وتحديداً إلى المديريات التي تقع في الجزء الجنوبي منها»، مضيفاً أن «هذا التحرك سيُسهم في تحرير المديريات التي سقطت بيد مليشيات الحوثي في المحافظة خلال شهر سبتمبر/أيلول الماضي». وأوضح الجيش اليمني، لاحقاً، «أن ألوية العمالقة المتواجدة في الساحل الغربي (13 لواء)، لا تزال في مواقعها»، إلا أنه إلى أن «القوة التي تحركت إلى شبوة هي ألوية احتياطية لقوات العمالقة». بدورها، أكدت مصادر عسكرية وسكان لـ«العربي الجديد»، أن عدداً من ألوية العمالقة وصلت، مساء أمس، إلى مدينة عتق عاصمة شبوة، قادمة من عدن.

وذكرت أن القوات القادمة من الساحل الغربي وعدن، حظيت باستقبال من قائد محور عتق الموالي للحكومة، عزيز العتيقي، وقائد قوات الأمن الخاصة، عبد ربه لعكب، في مؤشر على انسجام جميع الأطراف لمواجهة الحوثيين.

ومن المقرر أن تلتحق القوات التي تضم آلاف المقاتلين والليات عسكرية مختلفة، بجبهات القتال في المديريات الشرقية لمحافظة شبوة، وذلك من أجل تحرير بيحان وعسيلان وعين، وتضييق الخناق على جماعة الحوثيين في مديرية حريب، التي تعد أهم خطوط إمداد المليشيات نحو مديريات جنوبي مأرب.

من جهته، أعلن المتحدث لما يسمى بقوات المقاومة الوطنية التي يقودها طارق صالح، صادق دويد، «جاهزية القوات المشتركة للدفاع عن الساحل الغربي ضد أي تهديدات معادية، واستعدادها للقيام بعمليات حاسمة في أي اتجاهات تعبوية أينما تطلّب الموقف». في المقابل، ذكرت مصادر عسكرية موالية للحوثيين، أن الجماعة عزّزت مواقعها في أطراف مديرية بيحان بمحافظة شبوة، خشية من هجوم محتمل للقوات الحكومية خلال الساعات المقبلة.

وفي سياق تكثيف الحملة العسكرية ضد جماعة الحوثيين، واصلت السعودية تحركاتها لإطلاق العملية العسكرية ضد الجماعة في شبوة، وذلك بمشاركة القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي المدعوم إماراتياً. وفي هذا الإطار، أجرى السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، أمس، مباحثات مع رئيس المجلس الانتقالي، عيدروس الزُبيدي، في الرياض، وذلك غداة الإطاحة بمحافظ شبوة السابق الذي كان قرار إقالته شرطاً لإطلاق عملية شبوة. وذكر المجلس الانتقالي، في بيان، أن الزُبيدي أبلغ السفير السعودي بـ«جاهزية المجلس والقوات الجنوبية لمواجهة التصعيد الحوثي في مختلف جبهات القتال». وأشار البيان، إلى أن اللقاء ناقش أيضاً «مستجدات الأوضاع العسكرية والاقتصادية والسياسية في الجنوب واليمن في ضوء التحركات العسكرية والجهود السياسية التي يبذلها التحالف العربي لتوحيد جبهة المواجهة ضد المليشيات الحوثية المدعومة من إيران». من جهته، وصف أل جابر اللقاء بـ«المثمر»، وقال إنه «ناقش أهمية دعم الحكومة اليمنية وتوحيد الصف لمواجهة تعنّت وصلف المليشيات الحوثية، ورفضها لكل الجهود الدولية والأممية لوقف النار، والجلوس على طاولة المشاورات والخطوات المقبلة لاستكمال تنفيذ اتفاق الرياض».

تحركات وحدات للألوية العمالقة من الساحل الغربي إلى شبوة

الحدث

إيران تركز على الضمانات ورفع العقوبات مع استئناف مباحثات النووي

جولة ثامنة من مفاوضات فيينا

انطلقت، أمس الإثنين، الجولة الثامنة من محادثات فيينا الهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي. فيما أكدت إيران تركيزها في هذه الجولة على ضمانات بعدم انسحاب أميركا مجدداً من الاتفاق، والتحقق من رفع العقوبات عنها، وسط اتهامات متجددة من طهران للترويكا الأوروبية بعدم إظهار جدية وإرادة خلال الجولات السابقة

طهران، القدس المحتلة
العربي الجديد

عادت أطراف مفاوضات فيينا الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي المترنح، أمس الإثنين، للاجتماع في العاصمة النمساوية، ضمن جولة ثامنة من هذه المفاوضات، وسط حالة ترقب شديد لمخرجات هذه الجولة التي تنعقد تحت ضغط تصاعد التحذيرات الأميركية من أن «الوقت بات ينفد»، مع الحديث عن مهلة حتى نهاية يناير/كانون الثاني أو مطلع فبراير/شباط المقبلين للوصول إلى نتيجة. وفيما أشار وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أمس، إلى أن جدول الأعمال في هذه الجولة يركز على مسألة الضمانات والتحقق من رفع العقوبات الأميركية قبل العودة للاتفاق، لفت إلى أن الصادرات النفطية الإيرانية كذلك ستكون محور محادثات فيينا الحالية.

وقبل أن تنعقد اللجنة المشتركة لأطراف الاتفاق النووي، وهي تضم إيران والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، برئاسة منسق المفاوضات ونائب مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، أنريكي مورا، أمس، التقى نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية، كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري كني، مورا، بحسب وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا». وقبل ذلك، عقد باقري كني مباحثات مع المندوب الروسي إلى المفاوضات ميخائيل أوليانوف، والمندوب الصيني وانغ كوفان. وخلال الجولة السابقة، تحدث دبلوماسيون أوروبيون عن تحقيق «تقدم على المستوى التقني»، لكنهم حذروا من أن الوقت يضيق أمام الاتفاق. من جهتها، أكدت طهران أن الأطراف الآخرين وافقوا على إضافة ملاحظات ونقاط جديدة طرحها وفدها المفاوض، إلى النقاط التي تمت مناقشتها بين إبريل/نيسان ويونيو/حزيران الماضيين، في عهد حكومة الرئيس السابق حسن روحاني. وقال عبد اللهيان، أمس، في المؤتمر الخامس للعلاقات الإيرانية الخارجية، إن مفاوضات فيينا الجديدة تنطلق على أساس «وثيقة مشتركة» بشأن المسائل النووية ورفع العقوبات، مشيراً إلى أن أطراف التفاوض خلال الجولة السابعة توصلت إلى هذه الوثيقة. وأكد عبد اللهيان، وفق التلفزيون الإيراني، أنه «من أجندة المفاوضات الحالية رفع العقوبات، والتحقق من ذلك، والحصول على ضمانات» من الولايات المتحدة بعدم الخروج مرة أخرى من الاتفاق. وشدد وزير الخارجية الإيراني على أنه «ينبغي أن تستفيد إيران من جميع الامتيازات الاقتصادية المنصوص عليها في الاتفاق النووي»، مضيفاً أن «الأهم بالنسبة إلينا، هو الوصول إلى نقطة يمكننا من خلالها التحقق من أن النفط الإيراني سيباع بسهولة ومن دون أي حدود، وأن الأموال لقاء هذا النفط ستحوّل بالعملات الأجنبية إلى حسابات مصرفية تابعة لإيران، وأنه سيمكننا الاستفادة من كل العوائد الاقتصادية في قطاعات مختلفة». من جهته، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي أمس الإثنين، إن «الدينا اليوم وثيقتين عن رفع العقوبات والنشاط النووي، والوثيقة عن رفع العقوبات ستكون محور تركيز وفدنا من أجل مصلحة شعبنا»، موضحاً أنه سيكون من «غير المقبول» أن يطلب الغرب من طهران أي شيء يتجاوز الامتثال للاتفاق الأصلي الموقع عام 2015.

> خطيب زادة: لا مفاوضات مباشرة مع واشنطن بوجود العقوبات
>
> لبيد: أبلغنا دولا بعدم قبولنا بتحول إيران لدولة عتبة نووية

وأشار خطيب زادة إلى أن بلاده «مستعدة للوصول إلى اتفاق جيّد، ونأمل في أن نرى نافذة تفتح نحو فرص في هذه الجولة». ودعا خطيب زادة الطرفين الأميركي والأوروبي إلى «العودة إلى فيينا بجدية وإرادة للوصول إلى اتفاق جيد»، قائلاً إن «الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) لم تظهر أي جدية وإرادة خلال الجولات السابقة». واتهم المتحدث الإيراني «بعض الدول، بارتكاب أخطاء في الحسابات»، من دون تسمية هذه الدول. وأكد أن طهران لن تدخل مفاوضات مباشرة مع واشنطن ما دامت العقوبات مستمرة.

وعشية انطلاق الجولة الثامنة من المفاوضات، نقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية عن مصدر مقرب من فريق إيران التفاوضي، قوله إنه «بعد الاتفاق حول القضايا الشكلية للمفاوضات خلال الجولة السابقة، من المقرر أن يخوض المفاوضون في هذه الجولة في المضمون». وأكد المصدر أن «إيران ملتزمة بالتوصل إلى اتفاق جيد في أقرب وقت ممكن، لكننا لن نرضخ لمهل مصطنعة. لا توجد حالة طارئة لنا». وأضاف أن «التقدم الحاصل حول مسودة المواضيع النووية في الجولة السابقة يعكس جدية إيران، والتقدم في الجولة الجديدة يتوقف على توجهات الطرف الآخر»، متهماً فريق فرنسا المفاوض بعرقلة مسار المفاوضات، قائلاً إن «التقدم حصل في فيينا في غياب الوفد الفرنسي، لكن بمجرد عودته، شهدت المفاوضات بطئاً». كذلك، اتهم «مصدر مسؤول» إيراني، في حديث مع وكالة «إيرنا» الرسمية، أخيراً، فرنسا، بـ«لعب دور غير بناء» في المفاوضات، فيما قال عبد اللهيان، يوم الخميس الماضي: «لا نرى توجهات بعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، خلال المفاوضات، أنها بناءة، نتوقع من الطرف الفرنسي أن يلعب دوراً بناءً». وخلال الجولة السابعة، كانت الأطراف الغربية قد أمهلت إيران حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول الحالي للوصول إلى نتيجة، لكن طهران رفضت هذه المهلة، حسب ما كشفت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» حينها. والآن، تُستأنف المفاوضات على وقع مهلة جديدة، إذ أشار موقع «إكسيوس» الأميركي، يوم الجمعة الماضي، إلى أن الإدارة الأميركية ستواصل المفاوضات فقط حتى نهاية يناير/كانون الثاني أو أوائل فبراير/شباط المقبلين. وفي السياق أيضاً، قال مندوب روسيا إلى المفاوضات ميخائيل أوليانوف، عبر «تويتر»، في وقت سابق، إنه «علينا أن نصوّب على إنهاء ناجح وأسرع للمفاوضات حتى مطلع فبراير».

في غضون ذلك، تواصل إسرائيل التحرك على هامش المفاوضات للضغط على إيران. وفي السياق، أكد وزير الخارجية الإسرائيلي، يئير لبيد، في إحاطة له أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أمس الإثنين، أن حكومة الاحتلال أجرت في الأشهر الأخيرة اتصالات مكثفة مع أميركا وروسيا وفرنسا ولندن وبلجيكا، وأبلغتها بموقفها بشكل واضح بأن «إيران لن تتحول لدولة عتبة نووية». وأضاف: «نحن نفضل منع ذلك بالتعاون (مع الدول الأخرى) طبعاً، لكننا سنتحرك بشكل منفرد أيضاً». وأوضح لبيد: «عرضنا معلومات استخبارية صلبة، ومواد استخبارية تثبت أن إيران تخدع العالم بشكل منهجي، وأن كل ما يهمها هو رفع العقوبات وتدفق المال على شبكاتها الإرهابية».

عقد باقري كني اجتماعات مع مورا والمندوبين الروسي والصيني (جو كلامار/فرانس برس)

الحوار مع السعودية

اعلن المتحدث باسم الخارجية الايرانية سعيد خطيب زادة، في مؤتمر صحافي امس الاثنين، عن تسليم إيران مجموعة مقترحات للسعودية بشأن حل الخلافات بين البلدين، مشيرا الى ان طهران تنتظر الرد عليها. وقال خطيب زادة ان «المباحثات مع السعودية تمضي الى الامام». من جهته، اشار وزير الخارجية الايراني حسين امير عبد اللهيان، امس، الى انه يجرى العمل حاليا على تحديد موعد لاطلاق الجولة الخامسة من المباحثات مع السعودية.

إضاءة

اعلام فرنسية والمانية على مبنى وزارة الدفاع في مالي (سليمان اغ انارا/فرانس برس)

«فاغنر» عرّابة الانسحاب الأوروبي من مالي

برلين ـ **شادي عاكوم**

دانت 15 دولة، وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، في بيان مشترك، نشر مجموعة «فاغنر» للمرتزقة، المدعومة من موسكو، عناصرها في مالي. وحذّرت هذه الدول من عواقب وخيمة، إذا تمركزت المجموعة فعلياً في باماكو، وهو ما دفع إلى طرح الأسئلة في برلين، حول انتشار البوندسفير (القوات الألمانية) هناك، وحول قدرة مالي على دفع 10 ملايين دولار سنوياً لخدمات «فاغنر».

إزاء هذه التطورات، اعتبرت صحيفة «بليد» الألمانية، أن هذا الواقع أعاد إلى الأذهان في برلين التحذيرات التي أطلقت بعد الانقلاب العسكري الذي حصل في صيف 2020 في باماكو. وتساءلت الصحيفة في تقرير لها، عن مغزى التعاون بين الحكومة المالية و«فاغنر»، مع تنامي موجة التشكيك في أساس تفويض البوندسفير بمهمة مكافحة الإرهاب في مالي.

ويحتلّ ملف الدعم الألماني في مالي أولوية في النقاشات الجارية في برلين، بعد الانسحاب الغربي من أفغانستان، في الصيف الماضي. ووصف جنود المان متمركزون في مالي خلال تبادلهم وجهات النظر مع الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير، عبر موقع «إنستغرام»، يوم الأربعاء الماضي، المخاطر الأمنية في مالي. وأكدوا أن خطورة المهمة تعادل ما عايشه الجيش الألماني في أفغانستان سابقاً.

وعن الآثار التي يمكن أن يخلّفها انتشار «فاغنر» في مالي على الانتقال الديمقراطي، بعد الانتخابات المقررة في فبراير/شباط المقبل، قال رئيس برنامج حوكمة السلام والأمن الأفريقي في معهد الدراسات الأمنية في بريتوريا، جنوب أفريقيا، أندرو آتا آزامو، لموقع «فيلت زيشتن»، إنه «إذا نظرت إلى ما فعلته فاغنر في دول مثل السودان وأفريقيا الوسطى وموزمبيق وليبيا؛ يغدو واضحاً أنها مجهزة لأعمال عدائية محتملة، والناس في هذه البلدان كانوا ضد وجود المرتزقة». وفي تعليق على التهديد الأوروبي بحرم الأمتعة وإنهاء مهمة مكافحة الإرهاب، أشارت صحيفة «دي فيلت» إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيرى في الانسحاب الأوروبي، دعوة إلى توسيع نفوذه في مكان تزعجه فيه القوات الغربية من دون أن يطلق رصاصة واحدة. وفي السياق، نقلت وكالة الإعلام الروسية عن دبلوماسي كبير قوله، أمس الإثنين، إن روسيا ستواصل تقديم المساعدة العسكرية لمالي عبر القنوات الحكومية، وذلك بعد أيام من نفي باماكو وجود مرتزقة روس على أراضيها، لكنها قالت إن «مدربين» من روسيا يتواجدون على أراضيها في إطار اتفاق بين البلدين. وحملت طائرة شحن أربع طائرات هليكوبتر وأسلحة وذخيرة من روسيا إلى مالي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في إطار ما وصفته الحكومة في باماكو بصفقة تجارية مع الدولة الروسية.

ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية الروسية، بيوتر إلشيف، قوله خلال مقابلة إن باماكو لها الحق في قتالها مع أي شركاء تريدهم في التعاون مع المسلحين. وأضاف: «سنواصل الدفاع عن مصالح باماكو المشروعة في الأمم المتحدة، وكذلك تقديم المساعدة لشركائنا في مالي في المجالات العسكرية والفنية العسكرية من خلال القنوات الحكومية».

شرق غرب

روسيا: تمهيد لولاية خامسة لبوتين

ذكرت صحيفة «آر بي كا» الروسية، أمس الإثنين، أن الكرملين بدأ الاستعدادات للانتخابات الرئاسية في عام 2024، بالتعامل مع احتمال ترشح الرئيس الحالي، فلاديمير بوتين، للولاية الخامسة كسيناريو أساسي. وأوضح مصدران مطلعان للصحيفة، أن النقاشات الأولية حول هذا الموضوع بدأت منذ الصيف الماضي، وكشف أحدهما أنه جرى الحديث عن ضرورة التخطيط للحملة قبل أكثر من عام على موعد الانتخابات.

(العربي الجديد)

مادورو إلى إيران قريبا

كشف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو (الصورة)، أول من أمس الأحد، أنه سيزور إيران قريباً، لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقيات جديدة بشأن التعاون مع طهران، التي أصبحت أكبر حليف لكاراكاس في زيادة إنتاج النفط وسط العقوبات الأميركية. وقال مادورو خلال مقابلة مع قناة «الميادين» الفضائية باللغة الإسبانية: «أنا ذاهب إلى طهران قريباً جداً في زيارة اقترحها الرئيس (إبراهيم) رئيسي حتى نلتقي شخصياً لإجراء محادثات وتوقيع اتفاقيات جديدة».

(رويترز)

طالبان تدعو أميركا لعدم التدخل بشؤون أفغانستان

شدّد نائب وزير الخارجية في حكومة طالبان، شير محمد عباس ستانيكزاي، مساء أول من أمس الأحد، على عدم وجوب «تدخّل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لأفغانستان، لأنها دولة مستقلة وتتخذ قراراتها بنفسها». واعترف بأن مئات الأفغان يغادرون البلاد إلى إيران بشكل يومي، بسبب المشاكل الاقتصادية، وأن معظمهم يفشلون في عبور الحدود أو يفقدون حياتهم في طريقهم إلى الدولة المجاورة.

(الأناضول)

الأمم المتحدة «قلقة» من العنف في ميانمار

أعربت مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة إلى ميانمار نويلين هيزير، أمس الإثنين، عن «قلقها العميق» حيال تصاعد العنف في البلاد، داعية إلى وقف إطلاق النار بين الجيش ومعارضيه. واعتبرت هيزير في أول بيان منذ تعيينها في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أنها تشعر «بقلق عميق حيال تواصل تصاعد العنف في ولاية كايين وأجزاء أخرى من ميانمار».

(فرانس برس)

لقاء تركي ـ ارميني في روسيا

رجّح وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، أمس الإثنين، عقد أول اجتماع بين بلاده وأرمينيا في موسكو، مشدّداً على ضرورة وضع خريطة طريق لتطبيع العلاقات بين البلدين. وجاء ذلك في إجابته على أسئلة الصحافيين، في اجتماع تقييمي لسياسة البلاد الخارجية خلال العام الحالي، في مقر الوزارة بالعاصمة التركية أنقرة. وقال: «أنطباعنا أن الاجتماع الأول سيعقد في موسكو، ولمسنا هذه الرغبة لدى أرمينيا، وبخلاف الاجتماع نرغب أن يكون التواصل مباشراً، فقد عينّا ممثلين خاصين من أجل ذلك».

(الأناضول)

تقرير

فوضى درعا: اغتيالات لإفراغ المنطقة من شبابها

تتواصل الاغتيالات بحق معارضين في محافظة درعا، جنوبي سورية، بعدما باتت «التسويات» التي أبرمها النظام هناك غطاء لتصفية كل من وقف في وجهه

أمين العاصي

لم تُحدث التسويات التي أجراها النظام السوري مع أهالي محافظة درعا جنوبي سورية فرقاً في الأوضاع الميدانية، إذ لا تزال الفوضى هي السمة البارزة في المحافظة، مع تواصل استهداف شخصيات معروفة، خصوصاً تلك التي كانت في صفوف المعارضة، ما يؤكد استمرار النظام في نهجه الانتقامي من معارضيه. وأكد «تجمع أحرار حوران»، الذي يضم صحافيين وناشطين إعلاميين ينقلون أحداث الجنوب السوري، وفاة عضو لجنة درعا المركزية إياد بكر، متأثراً بجراحه الخطيرة التي أصيب بها جراء تفجير عبوة ناسفة زرعها مجهولون أمام منزله مساء أول من أمس الأحد في بلدة المزيريب غربي درعا. وأوضح التجمع أن القتيل كان عضواً في لجنة درعا المركزية المسؤولة عن الريف الغربي للمحافظة، مشيراً إلى أنه كان قيادياً ميدانياً في فصيل «جيش المعتز بالله» التابع للمعارضة قبل سيطرة النظام على المحافظة في يوليو/تموز عام 2018. وتضم اللجنة المركزية في محافظة درعا، والتي تشكلت في 2018، العديد من الشخصيات ذات الوزن الاجتماعي في المحافظة، وكانت تولت العملية التفاوضية مع الروس والنظام أثناء التسويات التي أجريت خلال العام الحالي.

وفي السياق، لفّى مقرّم مليشيا محلية تعمل لصالح الأجهزة الأمنية في بلدة الصنمين، ويدعى علاء محمود اللبّاد، مصرعه أول من أمس، وفق ناشطين أكدوا أن القتيل متهم بالوقوف خلف العديد من عمليات الاغتيال بحق معارضين للنظام في البلدة.

وبيّن الناشط الإعلامي يوسف معربة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن معظم الاغتيالات في درعا «تقف وراءها مليشيات تعمل لصالح النظام في المحافظة لتصفية المعارضين وكل من وقف في وجه النظام خلال سيطرة الفصائل على محافظة درعا»، مضيفاً أن هذه الاغتيالات «لم ولن تتوقف حتى تصفية الجميع أو إجبارهم على الهرب». وأوضح معربة أن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام «تزرع العبوات الناسفة على الطرقات وفي الأماكن العامة، وذلك لإقناع الجانب الروسي بضرورة عدم إزالة المزيد من الحواجز وإعادة ما تمت إزالته، بعدما أزال الروس بعض المظاهر العسكرية لإثبات نجاح التسوية التي أشرفوا عليها في المحافظة».

من جهته، أشار المحلل السياسي محمد العويد، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «العمليات تُنسب إلى مجهولين، في حين تتعدد القوى المسيطرة على الأرض، والتي تتصارع مصالحها في ما بينها، ما بين إيران وروسيا والنظام وخلايا تنظيم داعش». ويتقدير العويد، فإن «الجانب الإيراني هو المستفيد الأكبر من عمليات الاغتيال، وهو الأقدر على أدوات التنفيذ. والحصيلة العامة غالباً ما تصب في خانة مصالح الإيرانيين في جنوب سورية». ورأى أن الإيرانيين «يريدون تفريغ المحافظة من شبابها من خلال دفعهم إلى الهجرة خارج البلاد، ويبدو أنهم عثروا على الوسيلة لتحقيق الهدف من خلال القيام بعمليات الاغتيال».

وكان النظام السوري قد أنهى أواخر أكتوبر/تشرين الأول الماضي عمليات التسوية في درعا على أساس رؤية روسية للحل في جنوبي سورية، تقوم على سحب السلاح الفردي و«تسوية» أوضاع المسلحين والمطلوبين للأجهزة الأمنية والمنشقين عن قوات النظام، مقابل سحب الحواجز التي كانت تقطع أوصال المحافظة. وشملت التسويات كل مدن وبلدات محافظة درعا، باستثناء بلدتي بصرى الشام ومعربا في ريف درعا الشرقي، اللتين بقيتا خارج التسوية حتى الآن بسبب وجود «اللواء الثامن» التابع لروسيا فيهما. وعلى الرغم من انتهاء التسويات وسحب السلاح من الأهالي في محافظة درعا من قبل أجهزة النظام، إلا أن الوضع الأمني لا يزال هشاً.

في موازاة ذلك، بدأت الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، بسحب مجموعات لها من مدن وبلدات في غوطة دمشق الشرقية بإشراف الشرطة العسكرية الروسية، وفق شبكة «صوت العاصمة» التي أشارت إلى أن الفرقة سحبت خلال اليومين الماضيين، حواجزها المتمركزة في مدينة عربين. وبيّنت الشبكة أن عملية الانسحاب جاءت بعد اتفاق عُقد بين الفرقة الرابعة وجهاز الأمن العسكري، نصّ على سحب عناصر الفرقة الرابعة من المدينة، وتسليمها للمليشيات التابعة لهذا الجهاز. وبحسب المصدر، فقد كانت هذه الفرقة، وهي الأكثر قسوة في التعامل مع السوريين، قد سحبت مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول الحالي، ثلاثة حواجز عسكرية تابعة لها في ريف دمشق الغربي، هي: حاجز «الشيّاح» الواقع على الطريق الواصلة بين بلدتي «زاكية» و«خان الشيح»، حاجز «الديوان» المتمركز على الطريق الواصلة بين منطقتي الديرخبية وخان الشيح، وحاجز «الدوار» المتمركز وسط بلدة الديرخبية، وذلك بناء على اتفاق يقضي بتسليم المنطقة للأمن العسكري.

> ناشط: معظم الاغتيالات تقف وراءها مليشيات تعمل للنظام

انهى النظام اواخر اكتوبر الماضي عمليات التسوية في درعا (Getty)

متابعة

التحقيقات بتوظيفات بلدية إسطنبول: أمن أو استهداف سياسي؟

فتحت الحكومة التركية تحقيقاً في توظيفات بلدية إسطنبول التي تديرها المعارضة، فيما يسود التوتر داخل حزب الشعب الجمهوري حول ترشيحات الرئاسة التركية

إسطنبول ـ **جابر عمر**

يواجه عمدة مدينة إسطنبول التركية، أكرم إمام أوغلو، الذي كان فاز برئاسة البلدية عام 2019 عن حزب الشعب الجمهوري المعارض، تحقيقات بدأتها وزارة الداخلية، بشبهة توظيف البلدية لأفراد متهمين بارتباطهم مع تنظيمات محظورة في البلاد. ويرى البعض في التحقيقات التي أعلنت الوزارة أول من أمس عن بدئها، محاولة من حزب «العدالة والتنمية الحاكم» التضييق على البلدية، خصوصاً مع أنباء عن إمكان طرح إمام أوغلو لنفسه مرشحاً للرئاسة التركية. وأعلنت وزارة الداخلية التركية، أول من أمس، أنها بدأت عملية تفتيش خاصة تشمل هياكل بلدية مدينة إسطنبول الكبرى، بعد بلاغ بتوظيف أفراد لهم علاقات بالتنظيمات المحظورة، وتشمل 455 موظفاً جانب 86 ألف شخص عامل في إسطنبول (داخل البلدية) ولا تسمح بإهانتهم، وإن كان هناك مذنبون فساحاربهم حتى النهاية، ولكن من يهاجم البلدية سيرى قوة كبيرة وشكاوى وصلت إلى الوزارة. وأضافت أنه «تمّ التثبت أن بلدية إسطنبول وظفت أفراداً بترشيح من جمعية «ديدر»، المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، لافتة إلى أن الجمعية «ستكون ضمن التحقيقات التي ستجرى في البلدية». وكان إمام أوغلو قد حظي بدعم الناخبين الأكراد في انتخابات بلدية إسطنبول السابقة.

من جهته، قال وزير الداخلية سليمان صويلو، أمس الإثنين، إن التحقيقات ليست سياسية بل أمنية. وتساءل صويلو: «لماذا يتم توظيف أشخاص مشتبه بهم، في وقت تقود فيه الدولة جهوداً للقضاء على المسلحين في الجبال والأرياف؟ لماذا لا يحق للحكومة مكافحة هؤلاء في المدن؟».

ولفت إلى أنه «في السابق، وقعت عمليات مسلحة من قبل العمال الكردستاني واستهدفت مؤسسات حكومية عبر موظفين لدى جهات رسمية في البلديات، وهؤلاء يعملون داخل مؤسسات، هي عبارة عن غطاء سياسي لشرعنة عملهم، ولذلك يحق للدول تنظيف هذه المؤسسات ومنع حصول أي عمليات مسلحة مستقبلاً».

وتحدث عن أن «جمعية ديدر التي أسست بتعليمات مباشرة من عبد الله أوجلان (زعيم العمال الكردستاني المعتقل)، وتحت غطاء الدين، وقد تأكدنا أن بلدية إسطنبول وظفت أفراداً بمرجعية هذه الجمعية».

وردّاً على التحقيقات، قال إمام أوغلو عبر «تويتر»: «لا أتجاوز على حق أحد ولا أسمح لأحد بتجاوز حقوق الآخرين، وأقول إني إلى جانب 86 ألف شخص عامل في إسطنبول (داخل البلدية) ولا أسمح بإهانتهم، وإن كان هناك مذنبون فساحاربهم حتى النهاية، وكلجدار أوغلو، بسبب رغبة كل منهما بالترشح لانتخابات الرئاسة المقررة في 2023. ولا يزال «تحالف الشعب» المعارض يبحث عن مرشح توافقي يمكنه منافسة أردوغان. وكان كلجدار أوغلو قد شدّد مسؤولية بلدية إسطنبول، بل قوى الأمن».

من جهته، اعتبر زعيم «الشعب الجمهوري» كمال كلجدار أوغلو، أن «الشخص في القصر (في إشارة إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان) يعاني كما يبدو من حالة جديدة، فهل يحضر لشيء ما في إسطنبول؟».

وأضاف: «نقول له... أنت شخص هارب من الانتخابات، فلا تتحمس كثيراً».

في غضون ذلك، تحدثت وسائل إعلام تركية عن وجود خلافات بين إمام أوغلو وكلجدار أوغلو، بسبب رغبة كل منهما بالترشح لانتخابات الرئاسة المقررة في

فاز إمام اوغلو برئاسة بلدية إسطنبول عام 2019 (Getty)

اتخذت الأزمة الصومالية منعطفاً خطيراً، بعد قرار رئيس الجمهورية عبد الله فرماجو توقيف رئيس الحكومة محمد حسين روبلي بتهمة «الفساد»، ما سيؤثر سلباً على المسار الانتخابي المتعثر، واحتمال انقسام الأجهزة الأمنية بين الطرفين

مخاوف من تداعيات أمنية

الأزمة الصومالية تتعمق

مقديشو ـ **الشافعي أبتدون**

تتجه الأوضاع السياسية في الصومال من سيئ إلى أسوأ، بعد بروز خلافات سياسية جديدة بين الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو ورئيس الحكومة الفيدرالية محمد حسين روبلي، وتبادلهما التهم بـ«التقصير» وعرقلة الانتخابات. وهو ما عكس تطوراً جديداً في انهيار الوفاق بين الرجلين، بعد أقل من شهرين على إعلانهما التوصل لاتفاق في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ينهي خلافات استمرت أشهراً، بعد اختفاء ضابطة في جهاز المخابرات، في قضية أثارت جدلاً واسعاً في البلاد. وتفاقمت الأزمة السياسية إثر إعلان الرئيس الصومالي، فجر أمس الإثنين، توقيف رئيس الوزراء وقائد القوات البحرية عبد الحميد محمد درير عن العمل، بتهمة التورط في ملفات فساد واستغلال السلطة في نهب أراضي تابعة للدولة، وفقاً لبيان نشره حساب الرئاسة الصومالية في موقع «فيسبوك». وأوضح البيان أن أعضاء الحكومة الصومالية سيؤدون واجباتهم، وفقاً للقوانين ودستور البلاد، داعياً في الوقت نفسه مسؤولي المؤسسات الرسمية إلى تجنب سوء استغلال السلطة، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يمس بالممتلكات العامة، واحترام القوانين واللوائح الدستورية. واتهمت رئاسة الوزراء فرماجو بمحاولة السيطرة على مكتبها «بقوة السلاح». كما قال نائب وزير الإعلام عبد الرحمن يوسف عمر، إن انتشار قوات الأمن حول مكتب روبلي لن يمنعه من أداء مهامه، مشيراً في منشور له على موقع «فيسبوك» إلى أن «ما جرى هو انقلاب غير مباشر لكنه لن ينتصر (فرماجو)». وكان رئيس الوزراء الصومالي، قد أجرى تعديلاً وزارياً، أول من أمس الأحد، شمل تبادل حقيبتي العدالة والدفاع. وذكر مكتب رئيس الوزراء في بيان، أن روبلي عيّن عبد القادر محمد نور، الذي كان يشغل منصب وزير العدل، وزيراً للدفاع، فيما أسند حقيبة العدالة إلى حسن حسين حاج، الذي كان يتولى حقيبة الدفاع. كما أمر أمس، جميع قوات الأمن بتلقي الأوامر منه مباشرة.

ويأتي ذلك التطور كتصعيد لأزمة الخلافات السياسية حول الانتخابات والتي تدور رحاها بين كبار مسؤولي الدولة، بعد أن اتهم روبلي رئيس البلاد بعرقلة سير عملية تنظيم الانتخابات البرلمانية، والسعي للعودة إلى الحكم من جديد عبر تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية مزوّرة، فضلاً عن محاولات الرئيس الصومالي وضع عراقيل أمام اللجان الانتخابية الفيدرالية، لإفشال جهود الحكومة الرامية لتنظيم انتخابات عادلة ونزيهة. ويحذر خبراء أمنيون من أن يتطور النزاع السياسي في البلاد إلى أزمة أمنية بين القوات الصومالية في العاصمة مقديشو، في حال استمرار الخلافات السياسية واللجوء إلى لغة الرصاص لتسوية النزاع، بدلاً من الحوار والمفاوضات. وهو ما ينذر بدخول فصائل مسلحة إلى العاصمة، في تهديد أمني يمكن أن ينال من المكاسب الأمنية والاقتصادية التي حققتها البلاد في الفترة الأخيرة، هذا إلى جانب تأثيراتها المزدوجة على مستقبل تنظيم الانتخابات وإجرائها في العام المقبل. واتهم اتحاد المرشحين للانتخابات الرئاسية، أول من أمس الأحد، في مؤتمر صحافي له بمقديشو الرئيس الصومالي المنتهية ولايته بعرقلة الانتخابات، وأن قراراته الأخيرة غير حكيمة، ولا تخدم مصلحة البلاد، بل تدفعها نحو الهاوية.

انتهت صلاحيات فرماجو الرئاسية مع انتهاء ولايته في فبراير الماضي (فرانس برس)

توقعات بحصول تنازلات بين الطرفين إذا نجحت الوساطة

واعتبر الاتحاد أن المصلحة تقتضي دعم جهود رئيس الحكومة الفيدرالية في تصحيح مسار الانتخابات عبر مؤتمر تشاوري حول الانتخابات.

ويرى قانونيون أن رئيس البلاد لا يحق له إصدار قرارات من شأنها تعليق عمل رئيس الحكومة الفيدرالية، وأن البرلمان المكون من 275 عضواً يحق له فقط سحب الثقة من رئيس الوزراء الصومالي، في حال اكتمل النصاب القانوني (50+1)، بعد تقديم مشروع طرده أكثر من 20 نائباً في البرلمان. وهذه الطريقة القانونية الوحيدة التي يمكن أن تعطل عمل رئيس الحكومة، فيما لا تتضمن صلاحيات رئيس الجمهورية بنوداً يمكن من خلالها توقيف عمله، كما أن مدة صلاحيات رئيس البلاد تقتصر فقط على فترة رئاسته وهي أربع سنوات، وهي التي انقضت في فبراير/شباط الماضي.

وفي السياق، قال المحامي الصومالي محمود محمد، في حديث مع «العربي الجديد»، إن الأزمة الحالية بين الرئيسين (رئيس الحكومة ورئيس البلاد) منبعها سياسي بالدرجة الأولى، وهو صراع بين الطبقات العليا في النظام. وأشار إلى أن مهام التشكيلة الحكومية راهناً هي مجرد حكومة تصريف الأعمال، لأن فترة عمل الحكومة انتهى مع انتهاء فترة البرلمان والرئاسية مطلع العام الحالي، لكن حتى تتوفر حكومة بديلة وبرلمان ورئيس منتخبان، تبقى مهمة الحكومة الفيدرالية برئاسة رئيس الوزراء، قيادة المؤسسات الرسمية في البلاد. ولفت إلى أن الدستور الصومالي يمنح صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة في مقابل صلاحيات رئيس البلاد، إذ لا يستطيع رئيس الجمهورية إقالة عضو من الحكومة، ما لم يتلق مقترحاً أو موافقة من رئيس الوزراء، ناهيك عن توقيف عمل رئيس الحكومة. وتحصل هذه التطورات في ظل غياب دور المحكمة الدستورية لفض النزاع والخلافات بين القيادات السياسية في البلاد.

من جهته، قال مدير تحرير موقع «مقديشو برس» عبد القادر عثمان، إن الخلافات بين الرجلين سببها اختلاف الرؤى في آلية إجراء الانتخابات، خصوصاً عقب الخطوات الأخيرة التي تبناها رئيس الحكومة الفيدرالية الأسبوع الماضي، والتي تمثلت في إقالة أعضاء في لجنة الانتخابات الفيدرالية بتهمة فقدانها الثقة والانخراط في السياسة.

وأشار في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن هذه الخلافات الجديدة ستؤثر سلباً على العملية الانتخابية بالبلاد. وتوقع عثمان أن تكون هناك تنازلات بين الطرفين إذا نجحت الوساطة المحلية أو الدولية لفض النزاع بين الرجلين، وذلك حرصاً على إجراء انتخابات برلمانية، ويمكن أن تأتي هذه الوساطة من أطراف عربية والدول الصديقة مع الصومال، لرأب الصدع بين الرئيسين في نهاية المطاف.

وفي هذا السياق، قال مدير مركز المستقبل للحوار والدراسات (مركز صومالي) آدم حسين في حديث مع «العربي الجديد»، إن الخلافات السياسية بين رئيس البلاد ورئيس الوزراء من المتوقع أن تولّد حركة استقطابات حادة داخل الحكومة، إذا استمر الوضع على هذا المنوال. ورأى أن رئيس الجمهورية يحاول استخدام كل أوراقه لكسر شوكة رئيس الوزراء.

دعوات لوقف التوترات

دعت الولايات المتحدة وبريطانيا، أمس الإثنين، قادة الصومال، إلى اتخاذ خطوات فورية لنزع فتيل التوترات في مقديشو، بعد تصاعد الخلاف بين رئيسي الحكومة والبلاد. وحثّت السفارة الأميركية في مقديشو، في تغريدة على «تويتر»، قادة الصومال «على اتخاذ خطوات فورية لنزع فتيل التوترات في العاصمة». بدورها، دعت السفيرة البريطانية لدى مقديشو، كيت فوستر، في تغريدة عبر «تويتر» قادة الصومال «إلى اتخاذ خطوات فورية لنزع فتيل التوترات».

متابعة

مناورات روسية عشية المفاوضات

من المقرر أن يعقد مسؤولون روس وغربيون سلسلة لقاءات في شهر يناير/كانون الثاني المقبل، لخفض التصعيد، على خلفية تصدّد حلف الأطلسي شرقاً في اتجاه أوكرانيا

اتخذ الحوار بين روسيا وحلف الأطلسي مساراً تنفيذياً، بعد الإعلان عن عقد «مجلس روسيا ـ الأطلسي» من جهة، وإجراء مباحثات بين مسؤولين أميركيين وروس من جهة ثانية، مطلع العام المقبل. وأعلن وزير الخارجية الروسية، سيرغي لافروف، أمس الإثنين، أن المحادثات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن مطالبة موسكو بضمانات غربية تحول دون توسع حلف الأطلسي ليشمل أوكرانيا، ستبدأ بعد عطلة رأس السنة الجديدة. وتستمر العطلة في روسيا حتى 9 يناير/كانون الثاني المقبل. وذكرت روسيا، أول من أمس الأحد، أنها تدرس اقتراحاً منفصلاً تلقته من الأطلسي لبدء محادثات بشأن مخاوف موسكو الأمنية في 12 يناير المقبل. وكان مسؤول في الحلف، قد كشف، أول من أمس الأحد، أن الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ يعتزم عقد اجتماع لمجلس «الأطلسي ـ روسيا» في 12 يناير، وهو «على اتصال» مع موسكو بشأن هذا الأمر. ومن المقرر أن يكون الاجتماع، في حال انعقاده، الأول منذ إعلان المطالب الروسية. مع العلم أنه من المقرر أيضاً عقد اجتماع للجنة العسكرية للأطلسي في اليوم نفسه، يضم رؤساء أركان دفاع الدول الأعضاء الثلاثين.

في موازاة الحراك السياسي، نقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية عن قيادة المنطقة العسكرية الغربية في روسيا، إعلانها أمس، أن القوات الروسية أجرت تدريباً على صد غارات جوية مكثفة. وأضافت الوكالة أن نحو عشرة آلاف جندي شاركوا في العملية. من جهته، شدّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مساء أول من أمس الأحد، أنه سيفكر ملياً في عدد من الخيارات في حال فشل الغرب في تلبية مسعاه للحصول على «ضمانات أمنية» تحول دون ضم أوكرانيا إلى حلف الأطلسي. وحثّ الغرب على التحرك بسرعة لتلبية مطالبه، محذراً من أن موسكو ستضطر إلى اتخاذ «تدابير عسكرية تقنية مناسبة» إذا واصل الغرب ما أسماه «مساره العدواني على عتبة وطننا». ورداً على سؤال حول رد موسكو، قال بوتين في تصريحات بثها التلفزيون الرسمي الروسي: «قد يكون الرد متنوعاً. الأمر سيعتمد على المقترحات التي سيقدمها لي خبراؤنا العسكريون».

وقال بوتين، إن روسيا قدمت مطالبها على أمل الحصول على رد بناء من الغرب. وأضاف «لم نقدم على هذا الأمر لنصل إلى طريق مسدود، لكن بغرض التوصل إلى نتيجة دبلوماسية تفاوضية سيتم تحديدها في وثائق ملزمة قانوناً». كما شدّد على أن منح الأطلسي عضويته لأوكرانيا، أو نشر أسلحة الحلف هناك، بمثابة خط أحمر لموسكو لن يسمح للغرب بتجاوزه. وقال «ليس لدينا مجال للتراجع»، مضيفاً أن الأطلسي يمكن أن ينشر صواريخ في أوكرانيا تستغرق أربع أو خمس دقائق فقط للوصول إلى موسكو. وأشار إلى أنه «دفعونا إلى حد لا يمكننا عبوره. لقد أخذونا إلى النقطة التي يجب أن نقول لهم عندها ببساطة: توقفوا». كذلك أعرب بوتين عن قلقه من إمكانية محاولة الولايات المتحدة وحلفائها إطالة أمد المحادثات الأمنية واستخدامها كغطاء لمواصلة الحشد العسكري بالقرب من روسيا. وأشار إلى أن روسيا أعلنت مطالبها الأمنية لجعلها معروفة للجمهور، ولزيادة الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها من أجل التفاوض على اتفاق أمني. وشدّد على أنه «لدينا هدف واحد فقط هو التوصل إلى اتفاقات من شأنها أن تضمن أمن روسيا ومواطنيها الآن وفي منظور طويل الأمد».

وسبق أن رفضت الولايات المتحدة وحلفاؤها تقديم الضمانات الأمنية التي يطالب بها الرئيس الروسي بشأن أوكرانيا، مشيرين إلى مبدأ الأطلسي الذي يتيح العضوية لأي دولة مؤهلة. لكن الغرب وافق على بدء محادثات أمنية مع روسيا الشهر المقبل لبحث مخاوفها. وقال بوتين إن المحادثات مع الولايات المتحدة ستعقد في مدينة جنيف السويسرية.

من جانبه قال المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، إن توسع الأطلسي ليشمل أوكرانيا أو دول الاتحاد السوفييتي السابق الأخرى «مسألة حياة أو موت بالنسبة لنا». وأشار إلى أن تجربة إطلاق صواريخ «زيركون» الروسية التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، يوم الجمعة الماضي، ستجعل دفع روسيا من أجل ضمانات أمنية «أكثر إقناعا».

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

■ الخبر: «أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الـ3 من 2021 إلى استمرار عجز الحساب الجاري، والذي بلغ 316 مليون دولار».
سلطة «أوسلو» كانت «اختراعاً عبقرياً»؛ بتعبير كاتب صهيوني.
أراحت الغزاة من أعباء سياسية وأمنية واقتصادية ثقيلة.

■ لقد كان عاماً مليئاً بصفارات الإنذار: أكثر من 4000 صاروخ وقذيفة أُطلقت على الكيان المحتل في 2021.

■ في ضوء التصعيد السعودي ضد دور «حزب الله» في اليمن، يبدو الخرق الذي سعى ماكرون لتصويره كإنجاز له في الأزمة الخليجية اللبنانية خلال زيارته للمملكة، أشبه بفقاعة كان يحتاجها لإعادة الاعتبار للدور الفرنسي في لبنان. مشكلة أداء ماكرون في لبنان أن إصراره على فعل شيء يكشف ضعفه أكثر من قوته.

■ ما نفع الإضراب عن الطعام ضد إجراءات الانقلابي قيس سعيّد؟ الذي يمكن أن ينفع هو إضراب عام وشامل في تونس يشلّ حركة البلاد ويطالب بإقالة قيس سعيّد عن كرسي الرئاسة الذي لا يستحقه لأنه لا يختلف عن بن علي في الدكتاتورية والظلم.

■ المحكمة الاتحادية العراقية ترد الطعون على نتائج الانتخابات، خسروا خسروا خسروا... ورقتكم احترقت وراح يبدأون ينظفون العراق منكم.

■ إيران تماطل وتلعب على عامل الوقت للحصول على مزيد من المكاسب والتنازلات الأميركية والغربية.

■ لا شكّ أنكم لم تنسوا الطفل السوري الغريق الذي هز العالم حينها إيلان الكردي، ولكنكم لم تسمعوا بـ«إيلان الأفريقي»، الرضيع الذي قذفته الأمواج أخيراً على شواطئ منطقة العَلّوص، شرق طرابلس، بعد موته غرقاً في حضن والدته. يا رب لطفك بمن ضاقت عليهم السبل فهربوا إلى البحر فراراً من جحيم الفقر وإجرام الطغاة.

■ بسبب روبيلي وفرماجو بلادنا فاشلة. ازدياد الصراعات والديون والأزمات المالية والجفاف في أراضي الوطن، وهم فقط يتصارعون على السلطة متناسين بلادنا وشعبنا يعاني. #الصومال.